الحياة الطيّبة
السنة ١٩
العدد ٣٠
شتاء - ربيع ٢٠١٥م
أبحاث ودراسات

مصطلح الرافضة من التوصيف السياسيّ إلى التوظيف العنصريّ

أ.د. الشيخ محمد شقير[1]

مقدّمة:

لم يكن هذا المصطلح جديداً في لغة التنابز المذهبيّ أو التوصيف السياسيّ، حيث إنّ استخدامه يعود إلى العهود الإسلاميّة الأولى وتجاذباتها السياسيّة - الدينيّة والمذهبيّة، التي كان يُوظَّف فيها العديد من الأدوات، بما فيها الأدوات الاصطلاحيّة وغيرها، في توصيف الآخر أو وصمه، وترتيب العديد من الآثار والأحكام على هذا الوصم وتوظيفه.

سوى أنَّ الحاصل اليوم هو إعادة نبش لهذا المصطلح من قبور التاريخ ومدافنه، بما يشي بالعقليّة التي تتحكّم اليوم في العديد من مواقع التوجيه الثقافيّ، والتأثير الدينيّ، ومنابر الإعلام المتنوّعة. وهو ما يضع الجميع أمام مسؤوليّاتهم، لمعرفة أيّ مستقبل ينتظر هذه الأمّة والمجتمعات الإسلاميّة والعربيّة، إنْ تُرِكَ لهذه العقليّة والخطاب الذي تفرزه، المجال لفرض ثقافتها وخطابها والرؤية التي تحمل، على مستوى نظرتها للآخر والواقع والمستقبل.

(١) أستاذ في الحوزة العلمية والجامعة اللبنانية، من لبنان.

من هنا، ينبغي أن نبحث في المعنى اللغويّ لهذا المصطلح، وتطوّره التاريخيّ، وعمليّة التوظيف التي كرّس لأجلها، وخلفيّة هذا التوظيف، وآثاره، والمنحى الذي أخذه لاحقاً، وموقف أئمّة أهل البيت عليهم السلام منه، وصولاً إلى محاولة إحيائه من جديد، لتحقيق الأهداف المقصودة منه، والمخاطر التي تترتّب على بعثه من بين الركام، بعد أن أصبحت العظام منه كالرميم.

أولاً: تحديد المراد من مصطلح الرفض:

يُفسّر الرفض لغويّاً بمعنى الترك، حيث جاء في كتاب العين للخليل: «الرفض تركك الشيء.. والروافض جند تركوا قائدهم وانصرفوا، كلّ طائفة منهم رافضة، وهم قوم لهم رأي وجدال يسمّون الروافض»[1].

وذكر ابن منظور في لسان العرب: «الرفض تركك الشيء، تقول رفضني فرفضته، رفضت الشيء أرفُضه وأرفِضه رفْضاً ورفَضاً، تركته وفرّقته... والرفض الشيء المتفرق، والجمع أرفاض»[2].

ويبدو أنّ المعنى الاصطلاحيّ للرافضة هو أقرب ما يكون إلى مصطلح «**المعارضة**» في زماننا المعاصر، ويدلّ على ذلك أنَّ ممارسة المعارضة تستلزم أن يترك المعارض الطرف المعارَض، ويفترق عنه في المورد الذي يختلف فيه معه، فهو بذلك يمارس الرفض لما يتبنّاه الطرف الآخر، ولذلك يطلق على الجماعة التي تمارس المعارضة الرافضة أو الروافض.

وهو بذلك مصطلح عامّ لكلّ من مارس فعل المعارضة أو يمارسه في أيّ جانب من مجالاتها، وإنْ أصبح يطلق فيما بعد من قِبَل البعض (سيوضّح لاحقاً) على طائفة إسلاميّة بعينها (المسلمون الشيعة أو

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: ترتيب كتاب العين، ط١، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٤هـ.ق، ص٣٢٠.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، قم المقدّسة، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.ق/ ١٣٦٣هـ.ش، ج٧، ص١٥٦.

بعض طوائفهم)[١]، وقد يكون من الأسباب أنّ موقعهم في مجمل التاريخ الإسلاميّ، وبما فيه العهود الإسلاميّة الأولى، كان موقع المعارضة للسلطة السياسيّة والحكومات المتوالية.

ثانياً: تاريخ مصطلح الرفض عند المسلمين:

بناءً على الدلالة الاصطلاحيّة للرافضة، وأنّها تعني فعل المعارضة، نلاحظ أنّ استخدام هذا المصطلح كان متداولاً في العهد الإسلاميّ الأوّل، حيث رافق استخدامه الانقسام السياسيّ وغير السياسيّ الذي شهده الاجتماع الإسلاميّ تاريخيّاً، إذ لم يكن آنذاك يُطلق على طائفة إسلاميّة بعينها، ولم يكن بعد قد تقمّص مذهبيّاً حتّى ذلك الحين.

ولذلك نجد أنّ معاوية بن أبي سفيان يطلق على بعض من أهل البصرة تعبير الرافضة، وذلك لمعارضتهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ويكتب إلى عمرو بن العاص: «...إنّه كان من أمر علي وطلحة والزبير وعائشة ما قد بلغك، وقد سقط إلينا مروان في رافضة أهل البصرة..»[٢]، حيث

(١) يوجد اختلاف بين مجمل المصادر ذات العلاقة فيما يرتبط باسم الرافضة، وذلك في موارد عدّة:
أ. في سبب التسمية (رفض زيد والجهاد معه، أو لرفض المغيرة بن سعيد الذي قال بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن...). وستجد لاحقاً أنّ روايات أهل البيت عليهم السلام تجعل متعلّق الرفض أمراً آخر، أيّ رفض الشرّ والباطل أو رفض فرعون...
يعرض ابن جرير الطبري لسبب التسمية، فيذكر رواية عن الإمام علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه لمّا أُسريَ به إلى السماء رأى قصوراً يصفها ويصف ما فيها، فيسأل عنها جبرائيل، فيجيبه: هي لشيعة أخيك علي بن أبي طالب عليه السلام وخليفتك من بعدك على أمتك، وهم يُدعَون في آخر الزمان باسم يُراد به غيرهم، الرافضة، وإنّما هو زين لهم، لأنّهم رفضوا الباطل وتمسّكوا بالحقّ. (أنوار المعجزات، ط١، قم المقدّسة، مؤسّسة الإمام المهدي عجل الله فرجه، ١٤١٠هـ.ق، ص١١).
ب. في مَن أطلقها (أصحاب زيد، زيد نفسه، المغيرة بن سعيد...).
ج. في مَنْ يُراد بها، وهنا يمكن تصنيف آراء الذين تبنّوا هذه التسمية إلى فئات ثلاثة:
- هناك مَنْ يطلقه على جميع محبي أهل البيت عليهم السلام، شيعياً كان أم غير شيعي.
- وهناك مَنْ يطلقه على عموم شيعة أهل البيت عليهم السلام، مَنْ كان منهم إماميّاً اثني عشريّاً، أم غير اثني عشريّ.
- وفئة تطلق التسمية على خصوص الشيعة الاثنيّ عشريّة من شيعة أهل البيت عليهم السلام، أي التي تعتقد باثني عشر وصيّاً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي الأكثر رواجاً.
وأنت تلاحظ - عزيزي القارئ - أنّ القاسم المشترك بين الفئات الثلاث، هو أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، فتدبّر جيّداً وتأمّل!

(٢) اليعقوبي، أحمد: تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، ج٢، ص١٨٤.

نجد أنّ تعبير الرافضة، قد أطلق على خصوم أبرز أئمّة أهل البيت عليهم السلام لمعارضتهم إيّاه.

ولذلك ليس صحيحاً القول إنّه كان خاصّاً بالمراحل الأولى من التاريخ الإسلاميّ بفئة دون أُخرى، كما ليس صحيحاً القول إنّه يعود إلى مرحلة تاريخيّة متأخّرة عن ذلك، حيث يرجعه البعض إلى زمن خروج زيد بن علي وثورته، ويربطه بالموقف من أبي بكر وعمر، عندما ترحّم زيد عليهما، ما أدّى إلى أن يرفضه قوم، «.. فقال لهم رفضتموني. فسمّوا رافضة، لرفضهم إيّاه، وسمّي مَنْ لم يرفضه من الشيعة زيديّاً، لانتسابهم إليه»[١]، إذ إنّ هذا النصّ يُرجِع الرفض إلى معارضة قوم لزيد بن علي، فيما يرتبط بموقفه من أبي بكر وعمر، في حين أنّ هذا المصطلح كان متداولاً قبل ذلك[٢]، ولم يكن محصوراً بطائفة دون أخرى، كما أنّ النصّ لم يذكر لنا مَنْ الذي سمّى أولئك القوم بالرافضة، فضلاً عن أنّه يجعل معيار التسمية بالرافضة من عدمها، الموقف من قضيّة زيد بن علي، في حين أنّه أوسع من ذلك، بما يشمل الموقف من السلطة السياسيّة وغيرها[٣].

(١) ابن تيمية، أحمد: منهاج السنّة النبويّة، ط١، مؤسّسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.ق، ج١، ص٣٥.

(٢) توجد نصوص تؤكّد أنّ استعمال هذا المصطلح كان متداولاً قبل ثورة زيد بن علي بسنوات، وأنّه كان يُطلَق على شيعة أهل البيت عليهم السلام قبل ثورة زيد بوقت ليس بقصير، فقد ذُكِر هذا المصطلح على لسان الإمام محمد الباقر عليه السلام، والذي توفّي قبل ثورة زيد بثماني سنوات، أي في سنة ١١٤ هـ.ق، في حين أنّ ثورة زيد حصلت سنة ١٢٢ هـ.ق. حيث قال له أحد أصحابه: «إنَّ فلاناً سمّانا باسم، قال: وما ذاك الاسم؟ قال: سمّانا الرافضة. فقال الإمام - مشيراً بيده إلى صدره -: وأنا من الرافضة، وهو منّي، قالها ثلاثاً». (البرقي، أحمد بن محمد بن خالد: المحاسن، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٧٠هـ.ق، ج١، ص١٥٧).

(٣) تجد العديد من المصادر والمراجع تقدّم تفسيراً مشوّهاً وغير صحيح لمعنى الرفض وحقيقته. فتقدّمه على أنّه سبّ وشتم للشيخين أبي بكر وعمر، أو طعن في الصحابة وسوى ذلك، في حين أنّ تفسير الرفض بالسباب والشتائم يُجافي الحقيقة، ولا يرتقي إلى المعالجات العلميّة والموضوعيّة للقضايا الخلافيّة بين مختلف الأديان أو المذاهب الإسلاميّة.
وإنّ النظر إلى حقيقة الرفض من زاوية الصحابة والطعن فيهم، ينطوي على الكثير من تقزيم الحقائق واجتزائها.
صحيح أنّه يوجد اختلاف فكريّ في مواضيع مختلفة، لكنّ الصحيح -أيضاً- أنْ يمارس هذا الاختلاف من خلال أدب القرآن الكريم ومفاهيمه، في إدارة الاختلاف وثقافته، بعيداً عن الإيغال في المذهبيّة والعصبيّة، أو ممارسة الإرهاب الدينيّ والمذهبيّ، والعمل على إبقاء هذه الاختلافات ضمن حدوده الفكريّة، وعدم اتّخاذها ذريعة للتعصّب المذهبيّ، أو ممارسة أيّ اضطهاد دينيّ، أو الانجرار إلى أيّ سلوك عنصريّ.

فصناعة المصطلح مشحوناً بتلك الدلالات العنصريّة والمذهبيّة، ليست بعيدة عن سياسات السلطة الأمويّة، في استهداف المعارضة، وتحديداً الشيعيّة منها، وممارسة شتّى ألوان الإرهاب والإقصاء بحقّها.

ولمّا كان الموقع السياسيّ للمسلمين الشيعة، على الغالب، موقع المعارض للسلطة السياسيّة، التي كانت قائمة في العهود الإسلاميّة المختلفة، وخصوصاً في العهد الأمويّ، فقد أصبح يُطلَق على هذه الطائفة، من قِبَل السلطة الأمويّة وفقهاء البلاط لديها، الروافض أو الرافضة، أي المعارضون أو المعارضة، وهو، وإنْ كان أصل هذه التسمية (المصطلح) لا يحمل دلالة أكثر ممّا ذكرنا - أي المعارضة – لكنْ يوماً بعد يوم أخذت السلطة الأمويّة، تعمل على تقبيح هذا المصطلح، وذلك من خلال اتّخاذ إجراءات قاسية، وإصدار أحكام ذات طابع عنصريّ إلغائيّ، بحقّ تلك الفئة التي كانت تقف في موقع المعارضة للسلطة وسياساتها آنذاك، وبشكل أساس المسلمون الشيعة.

وبالنتيجة، تحوّل هذا المصطلح - الرافضة - إلى وصمة ذات طابع دينيّ سياسيّ اجتماعيّ، عندما استخدمت تلك السلطة جيشاً من فقهاء البلاط، ووعّاظ السلاطين، فأبدع أحاديث مكذوبة، وأحدث فتاوى مدسوسة، بثمن بخس ما زال يجنيه إلى عصرنا الحاليّ، إيغالاً في دماء المسلمين، وقتلاً لأطفالهم، وتفجيراً لمساجدهم، وتدميراً لأسواقهم، وإفساداً في الأرض ما بين مغربيها.

لقد أدّت سياسات السلطة إلى إنتاج اصطلاح عنصريّ، إقصائيّ، إلغائيّ، يمارس بحقّ طائفة من المسلمين، لتبرير كلّ الأعمال العنصريّة بحقّها، من قَتْل، أو اضطهاد، أو إقصاء اجتماعيّ، أو إرهاب فكريٍّ، أو نفسيٍّ، أو سوى ذلك (سنشير إليها لاحقاً).

فأصبح هذا المصطلح متخماً بكلّ تلك الدلالات السلبيّة التي حشتها فيه السلطة الحاكمة آنذاك، واستكمالاً لمشروعها في استهداف الرسول ﷺ وأهل بيته عليهم السلام وعلاقة الأمّة بهم، أصبح يُستَخدم من قِبَل

البعض لوصم حتّى من ينظر بعين الحبّ إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، ويعبّر عن حبّه للأئمّة عليهم السلام من ذرّيته، فكان يُوَصَم بكونه رافضيّاً.

ثالثاً: توظيف المصطلح (الأحكام والآثار):

إنّ مَنْ يعاين مجمل النصوص ذات العلاقة، يجد عدّة مستويات ومجالات لعمليّة التوظيف تلك.

فمنها: ما يرتبط بالجانب القضائيّ والحقوقيّ، وهو ما يتجلّى في عدم قبول شهادة من يُتَّهم بالرفض، بما يعنيه ذلك من تعطيل لقدرات الدفاع القضائيّة لديه، وإفقاده الشعور بالأمن الاجتماعيّ والحقوقيّ، والتمهيد لاستباحة حقوقه وممتلكاته... وتصنيفه خارج دائرة الجماعة والاجتماع العامّ، بهدف عزله ومحاصرته واضطهاده على أكثر من مستوى، وفي أكثر من مجال، عندما تقبل الشهادة بحقّه، ولا تُقبَل شهادته.

ومنها: ما يرتبط بالجانب العلميّ والفكريّ، وهو ما يتجلّى من خلال عدم قَبول روايته، أي إنّ مَنْ يُتَّهم بالرفض، لا يمكن أن يُعتَمد عليه في صناعة التراث الدينيّ وتوثيقه، ولا يمكن أن يكون مورداً لممارسة التوجيه الفكريّ أو التثقيف المجتمعيّ، ولا أن يكون مصدراً يعتمد لمنح المشروعيّة الدينيّة لأيّ قضيّة دينيّة أو اجتماعيّة ترتبط بالشأن العامّ وغيره.

لقد كان الهدف طمس كلّ المضامين الفكريّة والعلميّة التي تحملها مدرسة أهل البيت عليهم السلام ومحاصرتها، وتعطيل أيّ قدرة لديها على توجيه الأمّة، وإيصال ما تحمله من علوم رسول الله ﷺ إليها، لإخلاء الساحة لثقافة البلاط، وفقهاء السلطان، وفقه الطاعة والركون، وكلّ ذلك الضخّ الثقافيّ الذي يخدم مصالح السلطة ومشروعها.

ومنها: ما يرتبط بالاجتماع العامّ واجتماع الدولة، حيث إنّ من يُتَّهم بالرفض يُمَارس بحقّه الاضطهاد والتمييز الاجتماعيّ والسياسيّ والماليّ، فيمحى اسمه من ديوان بيت المال، ويُسقَط عطاؤه ورزقه، ويُمَارس بحقّه الوصم الاجتماعيّ والتمييز العنصريّ، ويُعاب عليه، ولا يولّى في

أيّ من مناصب الدولة، ولا يُتَاح له أن يكون في أيٍّ من أعمالها. بل كان هذا الوصم يُتَّخذ ذريعة لممارسة شتّى ألوان النبذ والإقصاء، بل مختلف أشكال الإلغاء السياسيّ منه والاجتماعيّ.

ومنها: ما يرتبط بسياسات السلطة على مستوى ممارسة العنف، بكافّة أشكاله، وفي مختلف مجالاته وأساليبه، بحقّ المعارضين لها، وتحديداً من يُوصَم بالرفض منهم، حيث كان يُشرَّع بحقّه القتل والتنكيل، والاعتداء على الأموال والأنفس والثمرات، وممارسة شتّى ألوان التعذيب، من دون أن يكون هناك أيّ رادع أو حاجز يحول دون حصول أيّ من الانتهاكات وأعمال القتل والإجرام، بل والإبادة في بعض الأحيان.

وهذه بعض النصوص التي تبيّن مدى توظيف المصطلح في هذا الميدان من قِبَل السلطة آنذاك:

- يأتي أحد أصحاب الإمام الباقر عليه السلام (من أئمّة أهل البيت عليهم السلام) شاكياً إليه وطأة ذلك المصطلح، وتوظيفه في ممارسات عنفيّة من قِبَل السلطة الأمويّة آنذاك، والمجالات التي استُخدِم فيها، فيقول له: «**جُعِلْتُ فداك، اسم سُمّينا به، استحلَّت به الولاة دماءنا، وأموالنا، وعذابنا، قال (أيّ الإمام): وما هو؟ قال (أيّ الشاكي): الرافضة ...**»[1].

- واستمرّ هذا الأمر إلى عصر الإمام الصادق عليه السلام، حيث شكى إليه أحد أصحابه - المعروف بأبي بصير - سوء التوظيف الذي مارسته السلطة آنذاك، مُحمّلاً المسؤوليّة لفقهاء السلاطين، عمّا كان يحصل، فيقول له: «**إنّا قد نُبزنا نبزاً، انكسرت له ظهورنا، وماتت له أفئدتنا، واستحلَّت به الولاة دماءنا، في حديث رواه فقهاؤهم هؤلاء. فقال [الإمام الصادق عليه السلام]: الرافضة؟ قلت [أبو بصير]: نعم ...**»[2].

(١) النمازي، علي: مستدرك سفينة البحار، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٩هـ.ق، ص١٧١.

(٢) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان: الاختصاص، بيروت، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص١٠٤.

ومنها: ما يرتبط بالجانب الوجدانيّ والعاطفيّ، حيث وصلت الأمور إلى حدّ – وبعد أن أصبح هذا المصطلح سلاحاً فعّالاً – أن بدأت السلطة الأمويّة بمختلف أجهزتها، تستخدم هذا المصطلح بوجه جميع محبّي أهل البيت عليهم السلام، استكمالاً لمشروعهم الهادف إلى إسقاط مدرسة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ومشروعيّتها الدينيّة والسياسيّة، في محاولة منها لطمس الموقف العاطفيّ من قِبَل أبناء الأمّة تجاه أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، ونزع مكانتهم من قلوب الناس.

لكن، قد يَصحّ القول: إنّ توظيف المصطلح إلى هذا الحدّ، الذي يشمل جميع محبّي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، لم يلقَ ذلك الرواج والتأييد الذي يُساعد على توسعة دلالته وسوء استخدامه، لأسباب، منها: تجذّر حبّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله في قلوب معظم المسلمين وأكثرهم، وعدم رضوخهم لممارسة هذا الإرهاب الإيديولوجي بحقّهم، ولربما التفاتهم إلى مديات هذا المشروع وأهدافه.

بل يمكن القول: إنّه في الوقت الذي تشهد فيه محاولات التوسعة في دلالة المصطلح وطبيعة توظيفه، على المدى الذي كان يهدف إليه المشروع الأمويّ في اقتلاع حبّ آل البيت عليهم السلام من قلوب المسلمين ووجدانهم، فلقد لاقت تلك المحاولات معارضة عامّة من كثير من المسلمين. فهذا عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وعندما يسمع من الفرزدق تلك القصيدة المعروفة في مدح الإمام زين العابدين عليه السلام يقول له: «أورافضيّ أيضاً أنت؟ فيجيب الفرزدق: إنْ كان حبّ آل محمد رفضاً، فأنا هذاك»[1].

وهذا ما حدا – أيضاً – بالإمام الشافعي إلى مواجهة هذا الحدّ، الذي بلغته خطورة توظيف هذا المصطلح، والمدى الذي أُريدَ له أن يصل إليه في دلالته ومواجهته لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث روي أنّه عندما خرج الشافعي من مكة إلى منى، لم يرتقِ شرفاً أو ينزل وادياً، إلّا وأنشد باكياً:

(١) الجلالي، محمد رضا: جهاد الإمام السجاد عليه السلام، ط١، مؤسّسة دار الحديث الثقافيّة، ١٤١٨ هـ.ق، ص٢١٦. (نقلاً عن: المحاسن والمساوي للبيهقي، ص٢١٢-٢١٣).

يا راكباً قف بالمحصب من منى واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج من منى فيضاً كملتطم الفرات الفائض
إن كان رفضاً حب آل محمد فليشهد الثقلان أنّي رافضيّ

ومن أشعار الشافعي في الموضوع نفسه:

إذا كان حبّ الوليّ رفضاً فإنّني أرفض العباد

وقيل للشافعي إنّ أناساً لا يصبرون على سماع منقبة أو فضيلة لأهل البيت عليهم السلام، فإذا رأوا أحداً منّا يذكرها، يقولون هذا رافضيّ، ويشتغلون بكلام آخر، فأنشأ الإمام الشافعي، يقول:

إذا في مجلس ذكروا عليّاً وشبليه وفاطمة الزكيّة
يقال تجاوزوا يا قوم هذا فهذا من حديث الرافضيّة
هربت إلى المهيمن من أناس يرون الرفضّ حبّ الفاطميّة
على آل الرسول صلاة ربيّ ولعنته لتلك الجاهليّة

وهذا الإمام أحمد بن حنبل، يرفض توظيف هذا المصطلح لمواجهة حبّ أهل البيت عليهم السلام، إذ يذكر الخطيب البغدادي، أنّ عبد الرحمن بن صالح - يذهب يعقوب بن يوسف المطوّعي إلى كونه رافضيّاً - كان يغشى أحمد بن حنبل، فيقرّبه أحمد ويدنيه. فقيل له: يا أبا عبد الله، عبد الرحمن رافضيّ. فقال: سبحان الله! رجل أحبّ قوماً من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، نقول له لا تحبّهم؟! هو ثقة[1].

إنّ شواهد كثيرة - ممّا ذكرنا وغيرها - تظهر أنّ جوهر الاستهداف في مشروع السلطة هو أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، على جميع المستويات، وفي مختلف الميادين. وما التعرّض لهذه الطائفة من المسلمين أو تلك، إلا من باب كونها شيعة لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنّ المطلوب هو القضاء على كلّ ما يرتبط بأهل البيت عليهم السلام أو ينتسب إليهم، من قريب أو بعيد.

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي: تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ.ق/ ١٩٩٧م، ج١٠، ص٢٦١.

ومن هنا، كان الهدف من شيطنة المصطلح شيطنة مَنْ يُطلَق عليه، بهدف النيل منه وإرهابه، وهو ما جرّ إلى إغراء السلطة وأرباب مشروعها لجماعة من فقهاء السلطان، لاختلاق جملة من الفتاوى، وابتداع بعض من الأحاديث التي تبرّر تحقيق أهدافها، وتنفيذ سياساتها، بحقّ المعارضين لها ولظلمها، فكانت جملة من الأحكام والآثار، التي تترتّب على مَنْ يُوصَف بكونه رافضيّاً، وهذه منها:

١. **القتل:** إنّه، ومن أجل أن تبرّر السلطة لنفسها ممارسة الإجرام والقتل بحقّ المعارضين لها والمخالفين لسياساتها، كان من الضروري وضع بعض الأحاديث التي تعطي مشروعيّة دينيّة، لما كانت تُقْدِم عليه تلك السلطة بحقّ مَنْ يرفض أيّ فساد أو ظلم تمارسه، فكان الحديث الذي وُضِع على لسان رسول الله ﷺ والذي يدعو فيه إلى قتل الرافضة، حيث زعموا أنّه قال: «**يكون قوم في آخر الزمان، يسمّون الرافضة، يرفضون الإسلام ويلفظونه، فاقتلوهم، فإنّهم مشركون**»[١].

وهذا الحديث مناقض تماماً لما أوصى به النبيﷺ أمّته: «**لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض...**»[٢]. في حين أنّ الذي يحدّد مَنْ هو رافضيّ أم غير رافضيّ –بموجب هذا الحديث المكذوب– هو السلطة نفسها!

وفي حديث مكذوب آخر، وهذه المرّة نسبوه زوراً وكذباً إلى الإمام علي عليه السلام، أنّه روى عن النبي ﷺ: «**سيأتي قوم من بعدي لهم نبز، يُقال لهم الرافضة، فإنْ أدركتهم فاقتلهم، فإنّهم مشركون. قال (أي الإمام علي عليه السلام): قلت يا رسول الله، ما العلامة فيهم؟ قال (أي الرسول ﷺ): يقرظونك بما ليس فيك، ويطعنون على السلف**»[٣].

(١) الدينوري، ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٧٧.
(٢) الأميني، عبد الحسين أحمد: الغدير، ط٤، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٧هـ.ق/ ١٩٧٧م، ج١، ص٣٢٩.
(٣) الهيتمي، أحمد بن حجر: الصواعق المحرقة...، القاهرة، شركة الطباعة الفنّيّة المتحدة، ١٩٦٥م، ص٥.

وفي هذا الحديث توجد إضافة، تجعل من الأسهل للسلطة إسقاطه على شيعة الإمام علي عليه السلام وتوظيفه للنيل منهم[١].

وبالتالي، مُنِحَت الفتوى، وأُعطي الضوء الأخضر لتلك السلطة، لتمارس جميع ألوان الإجرام والإفساد بحقّ المعارضين لها، لأنّه إذا كان القتل مُباحاً لها، فإنّ ما دونه من إجراءات، سوف يكون مباحاً أيضاً. بالنسبة إلى السلطة وفقهائها، الرافضة هم أولئك المسلمون الذين أطاعوا رسول الله صلى الله عليه وآله في أهل بيته عليهم السلام، فاتّبعوهم وأحبّوهم، وشربوا المرّ في حبّهم. لقد كان ممنوعاً من قبل السلطة أن تتّبع أهل بيت النبي عليهم السلام، وكان مرفوضاً أن تنظر بعين المودّة إلى قربى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولذلك كان يُقتل حتى مَنْ يُتّهم أنّه من أتباع أهل البيت عليهم السلام، أو من يظهر من فعله وكلامه أنّه يحبّهم ويطيع كلام الله تعالى فيهم، مخالفين قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾[٢]، أي يا محمّد قل لأمّتك: لا أريد أجراً على رسالتي، إلا أمراً واحداً، وهو محبّة أهل بيتي، فمحبّتهم أجر الرسالة، وطاعة لله تعالى، ووفاء لرسوله صلى الله عليه وآله، في حين أنّ السلطة آنذاك كانت تعدّ هذا الأمر محظوراً، وتعاقِب عليه بالقتل والإجرام!

لقد أمعنت السلطة في إظهار الحقد والعداء لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى درجة أنّها لاقت معارضة حتّى من أئمّة المذاهب السنّيّة، كالشافعي،

(١) ما تلحظه في هذه الأحاديث ومضمونها أنّهم سطّروها بألسنة شتّى، القاسم المشترك بينها هو تحديد المستهدف منها، وهو الرافضة، والهدف الذي يُراد منها، هو إصدار الفتوى بالقتل. وهم ينسبون بعضها إلى علي عليه السلام، وآخر إلى فاطمة عليها السلام وآخر إلى أمّ سلمة... وهل يمكن أن يتصوّر مُنصف أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر بقتل من أطاع كلامه في أهل بيته عليهم السلام، فأحبّهم ولزمهم، أو أنّ علياً عليه السلام يحدّث بقتل شيعته ومواليه! أو أنّ فاطمة عليها السلام تحدّث بقتل شيعتها ومحبّيها! وبعضها يذكرون في متنه أنّهم: قوم من بعدي، وآخر: قوم في آخر الزمان، وغيره: قوم من أمّتي، فضلاً عن اختلافات أخرى عديدة في متنها والتعابير الواردة فيها. وبعضها يكتفي بتعبير الرافضة، وبعضها يذهب أبعد من ذلك في إسقاطه على شيعة أهل البيت عليهم السلام وإلباسه لهم، فيضيف سمات للرافضة، منها: حب أهل البيت عليهم السلام، أو ممّن يحبّ علياً عليه السلام... وبعضها يفصح صراحة عن مكنون قصده، فيقول إنّهم قوم من شيعة علي عليه السلام، وبعضها يضيف قيوداً أخرى، حتى ليدرك أقلّ لبيب، أنّها فُصِّلت على مقاس شيعة أهل البيت عليهم السلام، لتوظَّف ضدّهم دون من سواهم. لكن، ما يريح المرء أنّ أمّهات الكتب الستّ، أي مصادر الحديث الأساسيّة لدى أهل السنّة، تخلو من هذه الأحاديث وألسنتها. (انظر: العلوي، محمد بن عقيل: تقوية الإيمان، ط١، بيروت، دار البيان العربي، ص٥٣).

(٢) سورة الشورى، الآية ٢٣.

وأحمد بن حنبل، وسواهما، ممّن لم يرضوا بهذا الحدّ من التوظيف لذاك المشروع ومراميه، والأهداف البعيدة التي كان يسعى إليها.

٢. **عدم قبول شهادته**: إنّ من الإجراءات التي اتّخذتها السلطة للتضييق على شيعة أهل البيت عليهم السلام، وحرمانهم من حقوقهم، عدم قبول شهادة أيّ منهم، من خلال توظيف تهمة الرفض، لتجريد كلّ من يوجّه إليه إصبع الرفض من حقّه في أن يكون له شخصيّته القانونيّة، وممارسة هذا الحقّ في الشهادة في أيّ مورد، يتطلّب منه أن يكون شاهداً في المنازعات القضائيّة وسوى ذلك. أي إنّ مَنْ لم يكن على دين السلطة، ويُذعن لثقافتها، ويسلّم بسياساتها، فليس بمواطن، ويُحرَم من حقوقه، ويُجرّد من شخصيّته القانونيّة، وحقّه في ممارستها في الدفاع عن نفسه، وسوى ذلك.

يعرض ابن ابي الحديد المعتزليّ في كتابه شرح نهج البلاغة لهذه القضية، فيقول: «**كتب معاوية إلى عمّاله في جميع الآفاق، أنْ لا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة...**»[١].

هذه السنّة التي قامت على التشفّي من الإمام علي عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام وشيعته، استمرّت لاحقاً، وتحوّلت إلى سنّة تعتمدها السلطة بحقّ من يُتَّهم بالرفض ويُرمَى به، فهذا عمّار الدهنيّ بعد أن يشهد شهادة عند أبي ليلى قاضي الكوفة، يقول له: «**قم يا عمّار، فقد عرفناك، لا تُقبَل شهادتك، لأنّك رافضيّ، فقام عمّار، وقد ارتعدت فرائصه، واستفرغه البكاء، فقال له ابن أبي ليلى: أنت رجل من أهل العلم والحديث، إنْ كان يسوؤك أن نقول لك رافضيّ، فتبرّأ من الرفض، فأنت من إخواننا، فقال له عمّار: «يا هذا ما ذهبت والله إلى حيث ذهبت. ولكنّي بكيت عليك وعليّ. أمّا بكائي على نفسي، فإنّك نسبتني إلى رتبة شريفة لست**

(١) الشريف الرضي، محمد: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٨هـ.ق/ ١٩٥٩م، ج١١، ص٤٤.

من أهلها... وأمّا بكائي عليك، فلعظم ذنبك في تسميتي بغير اسمي، وشفقتي الشديدة عليك من عذاب الله، أن صرفت أشرف الأسماء إليّ...»[١].

وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإمام الصادق عليه السلام، عندما علم بما قاله عمّار، بادر إلى القول: «**لو أنّ على عمّار من الذنوب ما هو أعظم من السموات والأرضين، لمحيت عنه بهذه الكلمات**»[٢].

لقد وضعت السلطة كلّ مَنْ يعارضها، أو يختلف معها بين حدّين: إمّا أن يكون على شاكلتها، ويقبل باستلاب فكره وعقله ورأيه وقراره...، أو أن يصبح لا شيء في قانون السلطة وقاموسها، فيجرّد من حقوقه، ولا يبقى له إمكانيّة لممارسة حقّه القانونيّ في الشهادة. ولقد كان هذا بمثابة المقدّمة لاستباحة الدماء والأموال... عندما لا تبقى لهذه الفئة التي لا تنتمي إلى ثقافة السلطة، ولا تذعن لمشروعها، أيّ قدرة (قضائيّة) للدفاع أمام أيّ اعتداء عليها في نفسها أو مالها. وكان بمثابة إجراء للحطّ من قدرها، والعمل على استصغارها واستضعافها، عندما تقبل شهادة أيّ كان عليها، ولا تقبل شهادتها عليه.

٣. **عدم قبول روايته**[٣]: وهو من سياسات ذلك المشروع وأهدافه، في إلغاء أيّ دور علميّ - دينيّ لمدرسة أهل البيت عليهم السلام ومحاصرتها، ومحاصرة كلّ ذلك النتاج العلميّ والثقافيّ لأئمة أهل البيت عليهم السلام، وأيّ دور لهم في بناء الثقافة الدينيّة والمجتمعيّة للأمّة الإسلاميّة، ومختلف المجتمعات التي تنضوي فيها.

لقد رأت السلطة في المحتوى العلميّ والفكريّ لمدرسة أهل البيت عليهم السلام خطراً على مصالحها، ونقضاً لكلّ ذلك النتاج الثقافيّ

(١) النمازي، مستدرك سفينة البحار، م.س، ج٤، ص١٧١.
(٢) م.ن.
(٣) لا نحتاج إلى ذكر شواهد على هذا الموضوع، إذ تكفي أيّ مراجعة لجملة من كتب التراجم وغيرها، لتجد هذا المضمون فاشياً فيها، بأنّه رافضيّ تُرَدّ روايته، أو لأنّه رُمِيَ بالتشيّع، أو نحوهما من التعابير.

والدينيّ الذي يخدم مصالح السلطان واستبداده واستعلاءه، فكان المطلوب القضاء على أيّ رأي أو فكر لا ينسجم مع رأي السلطان ويخدم مصالحه، ولذلك لم يعد مقبولاً الأخذ بأيّ رواية لا تصدر عن جهاز السلطة وفقهائها، أو تتناقض مع مصالحها وثقافة الاستلاب والتبعيّة لديها.

بل، وتعبيراً عن ذلك المشروع الأمويّ في الثأر من رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام والانتقام منهم، كان ذلك الإجراء، وتلك السياسة، للقضاء على المكانة العلميّة والدينيّة لأهل بيت رسول الله ﷺ وأئمّتهم عليهم السلام، فمُنِعَ التحديث بأيّ فضيلة لهم، أو رواية مناقبهم، أو التصريح بأيّ نصّ يستشمّ منه مدحهم، والإعلاء من مكانتهم.

لقد شنّت السلطة حرباً شعواء على المشروعيّة الدينيّة والعلميّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، ودورهم في توجيه الأمّة وتعليمها وتربيتها، ومدّها بجميع العناصر الفكريّة والثقافيّة، التي تنسجم مع ما جاء به محمد بن عبد الله ﷺ، ونطقت به رسالته، والصحيح من بيانها، بما هم أبواب مدينة العلم والراسخون فيه، ومَنْ لديهم علم الكتاب والمؤتمنون عليه، والعارفون به وبتأويله، ومن لديهم ما يحتاجه الناس من علم الكتاب وصحيح السنّة.

إنّه لا تُقبَل رواية أصحاب أئمّة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم وتلامذتهم، ليكون ذلك بمثابة حَجْر علميّ- دينيّ على علوم أهل بيت رسول الله ﷺ وتعاليمهم، لصرف الأمّة عنهم وعن علومهم، التي تتضمّن الصحيح من تأويل كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ.

وهو ما أدّى إلى حرمان الأمّة في مجمل مذاهبها، وأكثر تراثها، قديماً وحديثاً، من مجمل علوم أئمّة أهل البيت عليهم السلام، حتّى أنّ أكثر من مصنّف لكتب الحديث الأساسيّة، كان يُكثِر الرواية عمّن وقع النقاش في صحّة العديد من رواياته، ومدى إمكانيّة الأخذ منه، في حين أنّه كان يمتنع عن تدوين أيّ رواية صادرة عن كبار

أئمّة أهل بيت رسول الله ﷺ، في مصنّفه الحديثيّ هذا أو ذاك![1]

وقد بات يُؤخَذ الحديث ممّن عُرِفَ بإشهار العداء والبغض لأهل بيت رسول الله ﷺ، ولا يُؤخَذ من كبار أئمّة أهل البيت عليهم السلام ممّن عُرِفَ بغزير العلم وبَذْله، إلى درجة أنّ بعض أئمّة المذاهب الأربعة تتلمذ على يديه، وقال فيه ما قال، من قبيل: «**لولا السنتان لهلك النعمان**»[2] وغيره.

وهو ما أدّى -أيضاً- إلى ترك الميدان لفقهاء السلطان وثقافة السلطة، فأوغلت وضعاً ودسّاً وتحريفاً، واختلاقاً للأحاديث والروايات، التي تخدم مصالحها، وتساعد على تحقيق مشروعها، وتنفيذ سياساتها، في تعظيم شأنها، وإضفاء المشروعيّة على من تنتسب إليه أو ينتسب إليها، وفي المقابل النيل من خصومها ومن يعارضها ويرفض سياساتها، تحت عنوان الرفض والرافضة.

(١) يعرض الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين قدس سره في كتابه «الاجتهاد في مقابل النصّ» لهذه القضيّة، ويذكر بكلّ مرارة كيف يتمّ الإعراض عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام وعلومهم، من قِبَل كثير من المسلمين وعلمائهم ورواتهم، فيقول: «... فلم يعنوا بأقوالهم في أصول الدين وفروعه بالمرّة، ولم يرجعوا إليهم في تفسير القرآن العزيز - وهو شقيقهم - إلا دون ما يرجعون إلى مقاتل بن سليمان المجسّم المرجئ الدجّال، ولم يحتجّوا بحديثهم إلا دون ما يحتجّون بالخوارج والمشبّهة والمرجئة والقدريّة، وأنكى من هذا كلّه، عدم احتجاج كبار الرواة بأئمّة أهل البيت النبويّ، إذ لم يرووا شيئاً عن الصادق، والكاظم، والرضا، والجواد، والزكيّ العسكريّ - وكان معاصراً له -، ولا رووا عن الحسن بن الحسن، ولا عن زيد بن علي بن الحسين، ولا عن يحيى بن زيد، ولا عن النفس الزكيّة محمد بن عبد الله الكامل ابن الحسن الرضا ابن الحسن السبط، ولا عن أخيه إبراهيم بن عبد الله، ولا عن الحسين الفخّي ابن علي بن الحسن بن الحسن، ولا عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، ولا عن أخيه إدريس بن عبد الله، ولا عن محمد بن جعفر الصادق، ولا عن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن المعروف بابن طباطبا، ولا عن أخيه القاسم الرسيّ، ولا عن محمد بن محمد بن زيد بن علي، ولا عن محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف ابن زين العابدين صاحب الطالقان المعاصر للبخاريّ. ولا عن غيرهم من أعلام العترة الطاهرة، وأغصان الشجرة الزاهرة، كعبد الله بن الحسن، وعلي بن جعفر العريضيّ، وغيرهما من ثقل رسول الله وبقيّته في أمّته ﷺ، حتّى أنّهم لم يرووا شيئاً من حديث سبطه الأكبر، وريحانته من الدنيا، أبي محمد الحسن المجتبى سيّد شباب أهل الجنّة...

أما وربّ الكعبة، وباعث النبيّين، لقد وقفت هنا وقفة المدهوش، وقمت مقام المذعور، وما كنت أحسب أنّ الأمر يبلغ هذه الغاية. (ط١٠، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، ١٤٠٨هـ.ق/ ١٩٨٨م، ص٣٧٧- ٣٧٨).

(٢) شرف الدين، عبد الحسين: المراجعات، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، ط٢، بيروت، ١٤٠٢هـ.ق/ ١٩٨٢م، ص١٥.

والنتيجة أنّ جزءاً كبيراً من التراث الإسلاميّ تشكّل بناءً على سياسات السلطة وتدخّلاتها، وتلبية لرغباتها، في صناعة تراث علميّ دينيّ في الفقه، والكلام، والتاريخ، وسوى ذلك، يتماهى مع أهدافها، حتّى ولو كان بُعْد المشرقين بينه وبين كتاب الله، والصحيح من سنّة رسوله (١) ﷺ.

والخطورة في هذا المقام أنّ مجمل الذين أتوا من بعد تلقّفوا هذا التراث بصحيحه وسقيمه - وسقيمه كثير- تلقّف مَنْ يحسن الظنّ بمن روى فيه الرواية، وأفتى الفتوى، وأبان العقيدة، وسطر التاريخ... وهو لا يعلم أنّ كثيراً من ذلك، كان أجره مدفوعاً من جيب السلطان ورنين دنانيره، استجابةً لمصالحه، وتلبيةً لرغباته. فأصبح يرى في جفاء أهل بيت رسول الله ﷺ ديناً، والإجرام بحقّ من أحبّهم زلفى، والعدوان على شيعتهم طاعة، وظلمهم قربة، في حين أنّ كلّ ذلك كان في أصله ثأراً من رسول الله ﷺ، وانتقاماً من أهل بيته عليهم السلام، وعبثاً من فقهاء السلطان بإرثه وسنّته.

٤. **الإرهاب الفكريّ والدينيّ**: وهو أسلوب من الأساليب التي استُخدِمَت لإضعاف معارضي السلطة والنيل منهم، بل تشويه حقيقتهم الدينيّة وحقيقة انتمائهم، وممارسة التضليل بالنسبة إلى معتقداتهم وهويّتهم، تمهيداً لتبرير النيل منهم، وإغراء كثير ممّن تنطلي عليه أضاليل السلطة وإعلامها المغرض على ألسنة فقهاء السلطان، لممارسة شتّى ألوان الإجرام والعدوان بحقّ أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، ومن نظر قلبه بعيون الحبّ والمودّة إليهم.

إنّ كثيراً ممّن مشى في ركاب السلطة ناقماً على أهل بيت رسول الله ﷺ وشيعتهم، إنّما يفعل ذلك لقلّة زاد في العلم، أو ثقة عمياء بمن

(١) يذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في كتابه «شرح نهج البلاغة» أنّ معاوية بن أبي سفيان كتب إلى عمّاله، يقول: «... فإذا جاءكم كتابي هذا، فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد في أبي تراب، إلا وأتوني بمناقض له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني، وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله. فقرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها،...حتّى رووه وتعلّموه، كما يتعلّمون القرآن..». (شرح نهج البلاغة، م.س، ج١١، ص٤٥).

حسن ظنّه به، وعدّه من كبار أهل العلم والفقه، وهو يجهل أنّ أولئك أفتوا ونطقوا، ورووا وكتبوا.. لأنّهم أكلوا على مائدة السلطان، فضربوا بألسنتهم وأقلامهم بين يديه.

إنّ المطبخ الثقافيّ والمعرفيّ للسلطة لم يكتفِ بإنتاج وصمة عنوانها الرافضة، ووصم شيعة أهل البيت عليهم السلام بها، وإنّما ذهب أبعد من ذلك - وهذا كان غايته من إنتاج تلك الوصمة - إلى ممارسة شتّى ألوان الإرهاب الفكريّ والدينيّ بحقّ مَنْ يستهدفهم بذلك الوصم، ولذلك تراه يفتري الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله، مبتدعاً روايات تفيد أنّ الرافضة مشركون، بهدف إخراجهم من الملّة، ونزع صفة الإسلام عنهم. ومن خلال عنوان الشرك، تستطيع أجهزة السلطة ومن مشى في ركابها، أنْ تمارس شتّى ألوان الإرهاب (الدينيّ والفكريّ) بحقّ مَنْ يطلق عليه، ويوصف به.

هذا الذي حصل في التاريخ، وانطلى على كثير من بسطاء الأمّة، حين وقع في فخّ السلطة، وأكل من تراثها، وهو لا يعلم أنّ سُمَّه كثير، ووضعه وفير، فاتّهم من وحّد الله بالشرك، ومن أطاع رسوله صلى الله عليه وآله بالكفر، ولم يَدَع مسألة إلا واتّخذها ذريعة إلى حكمه، ودليلاً على وهمه، لا شيء إلا لأنّها تخالف ما هو عليه، أو رأي ذهب إليه[1].

لقد أصبح الغالب على البعض، هو سوء الظنّ بمن اتُّهم بالشرك أو رُمِي بالكفر، حتّى لم يعد من اليسير عليه، أن يخرج من سطوة تلك المرويّات المكذوبة، والأحاديث الموضوعة، فلم يعد ينظر إلى شيعة أهل البيت عليهم السلام إلا بعيون تلك المكذوبات، وبمنظار تلك الموضوعات، فأينما رأى فعلاً يُخالف ما هو عليه، يتّخذه دليلاً على شركهم، ومطيّة إلى الحكم بكفرهم، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2].

(١) من باب المثال، انظر: في الحكم بكفر الرافضة: ابن عابدين، حاشية ردّ المحتار، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ج٤، ص٢٣٨، وفي أنّه لا يُصلّى خلف الرافضيّ ولا يُصلّى عليه: بن قدامه، عبد الله: المغني، بيروت، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ج٢، ص٢٢، ٤١٩.

(٢) سورة الكهف، الآية ١٠٤.

٥. **الإرهاب النفسيّ**: إنّ جميع ما تقدّم، لا ينفصل عن ممارسات الإرهاب النفسيّ، التي مُورِسَت بحقّ معارضي السلطة ومشروعها، مِنْ وصمهم بذلك الوصم، الذي أُريد له أن يتحوّل إلى منقصة، ومذمّة لها بُعدٌ اجتماعيّ عامّ للنيل من شيعة أهل البيت عليهم السلام، إلى اتّهامهم بشتّى التهم، من الشرك، والكفر، والغلوّ، إلى تهديدهم ووعيدهم بالقتل وما سواه، إلى إمكانيّة التعرّض لهم في أيّ شيء من أموالهم وممتلكاتهم، من دون أن تكون لهم القدرة على الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم، إلى ممارسة شتّى أنواع الوعيد والتهديد بحقّهم...

لقد مُورِسَت شتّى أساليب الإرهاب النفسيّ بحقّ أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، وكان الهدف دوماً الرضوخ للسلطان وسطوته، والاعتراف به وبمشروعيّته، وتراجعهم عن معتقداتهم وقناعاتهم، وما أخذوه من رسول الله صلى الله عليه وآله وجاء به الأئمّة من ذرّيّته وأهل بيته عليهم السلام، من علوم نهلوها منه، وأحكام حوتها رسالته.

إنّ مَنْ يَعُدْ إلى شواهد التاريخ البعيد وغيره، يجد أدلّة واضحة على ما تقدّم ذِكْره، ويكفي أن نعود إلى سياسات الأمويّين والعبّاسيّين بحقّ أتباع الإمام علي عليه السلام وأصحابه، مِنْ قتلٍ على التهمة، وتعقّبٍ لهم خلف كلّ حجرٍ ومدر، وإلى ما حصل مع حفيد رسول الله صلى الله عليه وآله الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، من مظالم ومآسٍ، يندى لها جبين التاريخ، ويتفطّر لها القلب شجى، حتّى يدرك العاتب عمّا نتحدّث، وإلى أيّ بلاء ابتليت به الأمّة نشير.

وإذا ما طُرِحَ السؤال عن السبب الذي يستدعي من السلطة الأمويّة - أو غير الأمويّة - أنْ تبادر إلى استهداف أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم إلى هذا المستوى، وهل إنّ الأمر يرتبط بأفعال محدّدة، أم إنّه يرتبط بمشروع أبعد مدى؟ وإذا كان هناك من مشروع فما هي عناوينه؟ وما هي خلفيّة السعي إليه؟

فهذا ما سنحاول الإجابة عنه أو عن بعضه في المحور الآتي.

رابعاً: المشروع الأمويّ (تدوير المصطلح وأسبابه التاريخيّة):

إنّ صناعة المصطلح وسوء توظيفه يرتبطان بمشروع أوسع مدى، كانت تتبنّاه السلطة الأمويّة، وتعمل على تنفيذه. والسرّ في ذلك: أنّ الانتصار الذي حقّقه المسلمون على قريش وقيادتها، المتمثّلة بأبي سفيان، والذي توّج بدخول المسلمين إلى مكّة وفتحها، قد أدّى إلى كسر شوكتها، وإلى افتقاد ذلك التحالف القرشي - والذي كان على رأسه البيت الأمويّ - كلّ تلك الصدارة والمكانة التي كان يمتلكها في الجاهليّة، قبل انتصار المسلمين ودخولهم مكّة. وخصوصاً أنّ ثمن الهزيمة التي تجرّعها ذلك التحالف القرشي، كان كبيراً جدّاً، عندما قُتِلَ كثير من ساداتهم ورجالهم في المعارك التي خاضوها مع المسلمين، والعديد من هؤلاء كان من كبار البيت الأمويّ، وهذا ما خلّف في أنفسهم كثيراً من مشاعر الحقد والضغينة، مشفوعة بقيم جاهليّة، من الميل إلى الثأر، وحبّ الانتقام من المشروع الإسلاميّ، وعلى رأسه رسول الله ﷺ وأهل بيته وذرّيّته عليهم السلام، ممزوجة بالحنين إلى أمجاد الماضي، التي كانوا عليها أيام الجاهليّة وتقاليدها وقيمها.

لكن لم يكن من السهولة بمكان الإعلان عن ذلك الميل إلى الثأر من رسول الله ﷺ والتشفّي (الانتقام) منه بشخصه، فكان الثأر من أهل بيته عليهم السلام وذرّيّته وشيعتهم وسيلة لهم للانتقام منه ﷺ، لما فعله بهم في بدر وأُحد وغيرهما.

فهم لم يبلعوا هزيمتهم في بدر ولا غيرها، ولم يناموا عن الثأر لمقتل كبارهم في المعارك التي خاضوها مع المسلمين، بل هم لم يظهروا إسلامهم إلا بعد أن أسقط ما في يدهم، ولم تبقَ لهم من قدرة على مواجهة رسول الله ﷺ وجيشه، ولذلك سايروا الأمور متربّصين الفرصة التي تعينهم على العودة إلى أمجادهم، والثأر لإسلافهم.

فكان أن تسلّلوا إلى مفاصل الدولة الإسلاميّة والعديد من مناصبها

العليا، حتّى إذا تهيّأت لهم الظروف، وأمسكوا برأس السلطة (الخلافة)، وسيطروا على جميع مفاصلها، بدأوا تنفيذ مشروعهم مستخدمين جميع إمكانيّاتها في إسقاط أهل بيت رسول الله ﷺ والانتقام منهم، ليس فقط على المستوى السياسيّ، وإنّما -أيضاً- على المستوى الدينيّ والاجتماعيّ وغيرهما.

فأعلنوا حرباً شعواء على أكثر من مستوى، وفي أكثر من ميدان، مِنْ قَتْل سبط رسول الله ﷺ، الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته في كربلاء، وقبلها مواجهة الإمام علي عليه السلام أيّام خلافته، إلى لعنه وسبّه لعقود من الزمن مِنْ على منابر المساجد، والسعي إلى تحويلها سنّة، إلى اختلاق الأحاديث الدينيّة في الطعن في أهل البيت عليهم السلام، وذمّ شيعتهم، والنيل منهم، وتسويغ قتلهم وقتل الموالين لهم[1]، بل وإسقاط مشروعيّتهم الدينيّة والسياسيّة، وتشويه صورتهم، وضرب مكانتهم في قلوب أبناء الأمّة، فاشتروا ذِمَمَ العديد من الفقهاء - فقهاء السلطان - بثمنٍ بخسٍ، من جاه أو مال، فرووا لهم أحاديث، برّرت ظلمهم وطغيانهم.

فكان أنْ نال شيعة أهل البيت عليهم السلام والموالين لهم نصيبهم من غريزة الثأر تلك، والميل إلى الانتقام ذاك، وخصوصاً عندما تحوّلت فتاوى أولئك الفقهاء المأجورين للسلطة الأمويّة، إلى جزء من ذلك التراث الفقهيّ والدينيّ، لا يناقش فيه، ولا يبدل، بل يُعظّم ويقدّس ويُبجّل.

(١) يذكر ابن الحديد المعتزليّ بعضاً من تلك المظالم أيّام الأمويّين، فيقول: «استعمل معاوية زياد ابن سميّة على العراق، فكان يتتبّع الشيعة، ... فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشرّدهم عن العراق، فلم يبقَ بها معروف منهم...». (شرح نهج البلاغة، م.س، ج١١، ص٤٤).

وفي هذا المورد يقول الإمام الباقر عليه السلام: «.. لم نزل أهل البيت عليهم السلام نُستَذَلّ، ونُقتَل ونخاف، ولا نأمن على دمائنا ودماء موالينا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم، موضعاً يتقرّبون إلى ولاتهم السوء، وقضاة السوء، وعمّال السوء.. يحدّثونهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة. ورووا عنّا ما لم نقله ولم نفعله، ليبغضونا إلى الناس. فقتل موالينا ومحبّينا بكلّ بلدة، وقطّعت الأيدي والأرجل على الظنّة، وكان مَنْ يَذكر محبّتنا والانقطاع إلينا سُجِنَ [أو نُهب ماله] أو هُدِمَت داره، ثمّ لم يزل البلاء يشتدّ ويزداد إلى زمن عبيد الله بن زياد، قاتل الحسين عليه السلام وأصحابه، ثمّ جاء الحجّاج فقتلهم كلّ قتلة، وأخذهم بكلّ ظنّة، حتّى أنّ الرجل ليُقال له: زنديق أو كافر، أحبّ إليه مِنْ أن يُقال له: محبّ علي ..». (القندوزي، ينابيع المودة، م.س، ج٣، ص٢٧٨).

فأتى مَن بعدهم ليبني على ذلك التراث، ويتّخذه ديناً له، ويتقرّب إلى الله به، وهو لا يعلم أنّ مبعثه الانتقام من رسول الله ﷺ، وأنّ مصدره الثأر من أهل بيته عليهم السلام. وذلك لما نال قريشاً، وفي صلبها البيت الأمويّ في بدر وأُحد وغيرهما. ليجيء مَنْ خلفهم مَنْ تأثّر بأولئك الرواة والفقهاء، وحَسُن ظنّه بورعهم، مستنبشاً تُهماً لفّقوها، ودعاوى أحدثوها، لا تبدأ عند الرفض وتُهمته، ولا تنتهي عند الشرك وفريته، ليصرفها، فتنة وإجراماً، قتلاً وإفساداً، وخدمة لأعداء الدين، وفتنة بين طوائف المسلمين.

فهذا الذي يُعمَل على إحيائه من جديد، إنّها دعوى جاهليّة بلباس الدين، وفتاوى فقهاء مأجورين، للنيل من أولئك المسلمين، الذين اتّبعوا أهل بيت رسول الله ﷺ، لا لذنبٍ أذنبوه، ولا جرم اقترفوه، إلا حبّهم لأهل البيت عليهم السلام، واعتقادهم بهم، واستعدادهم لتقديم الغالي والنفيس في دربهم ومودّتهم.

خامساً: السلطة العبّاسيّة وإرث المصطلح:

صحيح أنّ السلطة العبّاسيّة قامت على أنقاض السلطة الأمويّة، لكنّ سياساتها تجاه أهل بيت رسول الله ﷺ وشيعتهم لم تكن أفضل حالاً، بل كانت أشدّ عليهم وأكثر سوءاً، عندما نظرت إليهم بوصفهم منافساً لها، وخصوصاً على مستوى المشروعيّة الدينيّة والسياسيّة.

لم يرث العبّاسيّون عن الأمويّين سلطتهم فقط، وإنّما -أيضاً- تلك التركة من سياسات الاضطهاد والاستضعاف، التي كانت تُمَارس بحقّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، بما في ذلك سلاح الترفيض والتكفير، بل كانت أشدّ فتكاً في استعماله وتوظيفه، والمدى الذي ذهبت فيه.

لقد تركت السلطة الأمويّة لتاليتها العبّاسيّة إرثاً جاهزاً للاستعمال، بحقّ المعارضين لها من المسلمين الشيعة، إرث ينطوي على ثقافة تحمل عنوان الرافضة، وتراث علميّ مبثوث في مطاوي الفقه والتراجم والكلام

وغيرها. فلماذا تزهد السلطة بأدوات دينيّة - اجتماعيّة - سياسيّة، توفّر لها القدرة على منازلة خصومها، في أكثر من ميدان، وعلى أكثر من مستوى؟

في هذا، لم تقطع السلطة العبّاسيّة مع سابقتها الأمويّة، وإنّما أكملت ما زرع أصوله المشروع الأمويّ، وبطريقة أشدّ ضراوة وأكثر قسوة.

ونحن هنا لن نتوسّع في إشكاليّة الرافضة والسلطة العبّاسيّة، لأنّ بحثنا ليس بحثاً تاريخيّاً صِرْفاً، وتركيزنا على السلطة الأمويّة، إنّما هو من باب كونها السلطة التي أسّست أساس ذلك المشروع، وأحكمت بنيانه، وجعلت منه جزءاً من التراث الإسلاميّ والثقافة المجتمعيّة، ولو لدى فئات بعينها، تشوّهت به، وشرقت بعلقمه.

وسوف نقتصر - في هذا المورد - على بعض الشواهد، التي تُظهِر إلى أيّ مدى ذهبت السلطة العبّاسيّة في استخدام مصطلح الرافضة وتوظيفه، في سياسات الاضطهاد والظلم، التي مارستها بحقّ مَنْ يُوصَم به من شيعة أهل البيت عليهم السلام، إلى درجة أنّ مَنْ يتوضّأ للصلاة على طريقة الرافضة، كان يُعرّض نفسه للقتل، لأنّه في قانون السلطة وقاموسها آنذاك، لم يكن مسموحاً أن يمارس المسلم قناعاته الدينيّة، حتّى فيما يراه صحيحاً في طهارته للصلاة ووضوئه.

ينقل الحرّ العامليّ في كتابه «**وسائل الشيعة**» هذه القصّة، عن داود الرقّي، حيث يقول: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام [الإمام الصادق عليه السلام]، فقلت له: جعلت فداك، كم عدد الطهارة؟ فقال: ما أوجبه الله فواحدة، وأضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة... [و] أنا معه في ذا، حتّى جاءه داود الزربي، فسأله عن عدّة الطهارة، فقال له: ثلاثاً ثلاثاً.. فأبصر أبو عبد الله عليه السلام إليّ، وقد تغيّر لوني، فقال: اسكن يا داود، هذا هو الكفر، أو ضرب الأعناق. قال: فخرجنا من عنده، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور، وكان قد ألقي إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي، وأنّه رافضيّ، يختلف إلى جعفر بن محمد، فقال أبو

جعفر المنصور: إنّي مطّلع إلى طهارته، فإنْ هو توضّأ وضوء جعفر بن محمد - فإنّي لأعرف طهارته - حقّقت عليه القول وقتلته، فاطّلع وداود يتهيّأ للصلاة من حيث لا يراه، فأسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، كما أمر أبو عبد الله عليه السلام، فما تمّ وضوءه، حتّى بعث إليه أبو جعفر المنصور، فدعاه، قال: فقال داود: فلمّا إنْ دخلت عليه رحّب بي، وقال: يا داود، قيل فيك شيء باطل، وما أنت كذلك، قد اطّلعت على طهارتك، وليس طهارتك طهارة الرافضة...»[1].

وقد حصل الأمر نفسه مع علي بن يقطين، عندما سُعيَ به إلى هارون الرشيد، فاتّهموه بأنّه رافضيّ، بهدف النيل منه، وإيقاع الرشيد به[2]، لكن سوف نكتفي بما أوردنا، للإشارة إلى مدى الاضطهاد الذي كانت تمارسه السلطة العبّاسيّة بحقّ مَنْ كانوا يسمّون الرافضة (شيعة أهل البيت عليهم السلام)، عندما تصل الأمور إلى حدّ القتل، حتّى لمجرّد أن يتوضّأ المرء وضوء الرافضة، فكيف إنْ كانت أمور أهمّ تخالف ما عليه السلطة، أو ترى فيها تهديداً أشدّ لها ولمشروعيّتها؟

سادساً: موقف أئمّة أهل البيت عليهم السلام من المصطلح واستخدامه:

بناءً على جميع ما قدّمناه، مِنْ كون هذا المصطلح واستخداماته وما يترتّب عليه، وسيلة من ضمن مشروعٍ أشمل، يستهدف النيل من أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم وإسقاطهم، سيصبح من الطبيعي أن يكون الموقف من هذا المصطلح منسجماً مع الموقف من مجمل ذلك المشروع الأمويّ، أي رفضه، ومواجهة سوء الاستخدام الذي قامت به السلطة الأمويّة وأدواتها، من فقهاء البلاط الأمويّ وتابعيه.

لكن، يبدو من بعض النصوص الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام مدح لهذا المصطلح، فعندما شكى إليه أحد أصحابه، ذلك المصطلح

(١) الحرّ العاملي، محمد: وسائل الشيعة، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط٢، قم المقدّسة، ١٤١٤هـ.ق، ج١، ص٤٤٤.

(٢) البحراني، يوسف: الحدائق الناضرة، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ج٢، ص٣٢٧.

وسوء استخدامه «**اسم سمّينا به (الرافضة) استحلّت به الولاة دماءنا، وأموالنا، وعذابنا**»، يجيبه الإمام الباقر عليه السلام: «**إنّ سبعين رجلاً من عسكر فرعون رفضوا فرعون، فأتوا موسى عليه السلام، فلم يكن في قوم موسى عليه السلام أحد أشدّ اجتهاداً، ولا أشدّ حبّاً لهارون منهم، فسمّاهم قوم موسى الرافضة، فأوحى الله إلى موسى أن ثبّت لهم هذا الاسم في التوراة، فإنّي قد نحلتهم، وذلك اسم قد نحلكموه الله**»[١].

كما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام قوله: «**أنا من الرافضة، وهو منّي. قالها ثلاثاً**»[٢]. حيث يبدو أنّ الإمام عليه السلام قد بيّن موقفه هذا في مقام الردّ على تعيير الشيعة بهذا الاسم، وجواباً على الشكاوى التي كانت تعرض لهم من النبز به. وما التأكيد على مضمون الحديث (قالها ثلاثاً) إلا من باب الحاجة إلى الدفاع بقوّة أمام حجم الحملة، التي كانوا يتعرّضون لها وشيعتهم في هذا المجال وغيره.

وفي حديث آخر يحمل المضمون نفسه عن الإمام الصادق عليه السلام، عندما يسأله سليمان الأعمش، قائلاً له: «**جُعلْتُ فداك، إنّ الناس يسمّونا الروافض، فما الروافض؟ فقال [أي الإمام عليه السلام]: والله ما هم سمّوكموه، ولكنّ الله سمّاكم به في التوراة والإنجيل، على لسان موسى ولسان عيسى، وذلك أنّ سبعين رجلاً من قوم فرعون رفضوا فرعون، ودخلوا في دين موسى، فسمّاهم الله تعالى الرافضة، وأوحى إلى موسى أنْ أثبت لهم هذا الاسم في التوراة، حتّى يملكوه على لسان محمّد صلى الله عليه وآله. ففرّقهم الله فرقاً كثيرةً، وتشعّبوا شعباً كثيرة، فرفضوا الخير ورفضتم الشرّ، واستقمتم مع أهل بيت نبيّكم عليهم السلام، فذهبتم حيث ذهب نبيّكم، واخترتم من اختار الله ورسوله...**»[٣].

وفي نصّ آخر، يحمل المضمون نفسه للإمام الصادق عليه السلام: «**.. لا**

(١) البرقي، المحاسن، م.س، ج١، ص١٥٧.
(٢) النمازي، مستدرك سفينة البحار، م.س، ج٤، ص١٧١.
(٣) الكوفي، فرات بن إبراهيم: تفسير فرات الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، ط١، طهران، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ١٤١٠هـ.ق/ ١٩٩٠م، ص٣٧٦-٣٧٧.

والله ما هم سمّوكم، ولكنّ الله سمّاكم به. أما علمت يا أبا محمد، أنّ سبعين رجلاً من بني إسرائيل، رفضوا فرعون وقومه، لما استبان لهم ضلالهم، فلحقوا بموسى عليه السلام، لما استبان لهم هداه، فسُمّوا في عسكر موسى الرافضة، لأنّهم رفضوا فرعون، وكانوا أشدّ أهل ذلك العسكر عبادة، وأشدّهم حبّاً لموسى وهارون وذريّتهما (عليهما)، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى عليه السلام أنْ أثبت لهم هذا الاسم في التوراة، فإنّي قد سمّيتهم به ونحلتهم إيّاه، فأثبت موسى عليه السلام الاسم لهم، ثمّ ذخر الله عزّ وجلّ لكم هذا الاسم، حتّى نحلكموه. يا أبا محمد: رفضوا الخير ورفضتم الشرّ، افترق الناس كلّ فرقة، وتشعّبوا كلّ شعبة، فانشعبتم مع أهل بيت نبيّكم صلى الله عليه وآله، وذهبتم حيث ذهبوا، واخترتم مَنْ اختار الله لكم، وأردتم مَنْ أراد الله ...»[1].

وبناءً عليه، يمكن أن يُصار إلى أحد رأيين:

١. **الأوّل:** أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام، عندما مدحوا هذا المصطلح، فمن باب عدم الممانعة في عموم استخدامه، وشيوع إطلاقه على شيعتهم، وأنّه يُستفاد من مدحهم له أنّهم أقرّوا استعماله بحقّ شيعتهم، بما يعنيه ذلك من عدم المنع مِنْ أنْ يُستعمل بشكل عامّ للتعبير عن أتباعهم وشيعتهم، بل الدعوة إلى ذلك، لما تضمّنته تلك الروايات الواردة عنهم، من مدح كبير لهذا الاسم، وأنّه من الله تعالى، نحلة لهم.

لكن، قد يُنَاقش هذا الفهم، بأنّه لم يُؤثَر عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام الدعوة ابتداءً إلى إطلاق ذلك الاسم على شيعتهم، ولم يُعرَف تاريخيّاً في عصر الأئمّة عليهم السلام وما تلاه تبنّي ذلك الاسم منهم ومن أصحابهم، بحيث لم يُعرَف استعماله منهم، ولم ينتشر إطلاقه على جماعتهم، ولم يعرفوا به من تلقاء أنفسهم، وإنّما كان يطلق عليهم من غيرهم، ممّن عاداهم، أو

(١) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٤، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٢هـ.ش، ج٨، ص٣٤.

خاصمهم، أو جرى على سنّة مَنْ فعل ذلك منهم، ولو من دون دراية منه بمنشأ هذا الاسم، والهدف من إلصاقه بهم.

٢. **الثاني:** إنّ مدح أئمّة أهل البيت عليهم السلام لهذا المصطلح، لم يكن بهدف إقرار استعماله، والدعوة إلى عموم إطلاقه، وإنّما بهدف تعطيل مفعول هذا المصطلح، وقدرته على سوء الاستخدام الذي كان يُمَارس من قِبَل السلطة الأمويّة وغيرها، لإرهاب شيعة أهل البيت عليهم السلام، والنيل منهم، وتبرير قتلهم وممارسة الاضطهاد بحقّهم..

إنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام، في مواجهتهم للهجمة عليهم، واستهداف السلطة لهم ولشيعتهم، كانوا بين أمرين: الأوّل: التبرّؤ من هذا المصطلح، ونفي انطباقه عليهم وعلى شيعتهم، وهذا قد لا ينجح، لأنّ إطلاق هذا المصطلح واستخدامه لم يكن منهم، وشيوعه لم يكن بيدهم، والثاني: هو تعطيل قدرة هذا المصطلح على سوء الاستخدام، وعنصريّة التوظيف، وذلك من خلال إعطاء أبعاد دلاليّة مختلفة عن تلك التي أعطتها السلطة الأمويّة وفقهاء البلاط لديها. فقصدوا إلى إبطال تشويهه، وعملوا على حُسن تجميله، وإعادته إلى أصوله الدينيّة[1]، قبل أنْ تعمل السلطة الأمويّة على تقبيحه، وإعادة إنتاجه، بما ينسجم مع سياساتها في استهداف أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم.

وهذا الذي اعتمده أئمّة أهل البيت عليهم السلام، على ما يبدو من البيئة العامّة للنصوص، وظروفها التاريخيّة، وفهم آليّات الدفاع التي اعتُمِدَت لحماية شيعتهم، من طبيعة الاستهداف الذي كانوا يتعرّضون له ونتائجه.

(١) إنّ تاريخ الأنبياء عليهم السلام والرسل عليهم السلام هو تاريخ الرفض للظلم بكلّ أشكاله، وما ربط هذا المصطلح بتاريخ نبي الله موسى عليه السلام، إلا من هذا الباب، وللإشارة إلى أنّ حركة الأنبياء عليهم السلام لا تنفصل عن حقيقة الرفض للفرعونيّة وظلمها، وكذلك الأمر فيما يرتبط بنبي الله عيسى عليه السلام أو نبي الله إدريس عليه السلام، حيث يعرض بعض الروايات الواردة عن الإمام الباقر عليه السلام إلى بعض نماذج الرفض التي كانت موجودة في زمن نبي الله إدريس عليه السلام ووجود الرافضة في ذلك الحين. (انظر: ابن بابويه، محمد (الصدوق): كمال الدين وتمام النعمة، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.ق، ص١٢٧).

فهم بموقفهم هذا كانوا يعبّرون عن رفض هذا الهجوم عليهم، وعدم الرضوخ له، وعدم الاستكانة أمام شتّى ألوان الإرهاب التي كانت تُمَارس بحقّهم. فهم لم يجبنوا أمام هذا المصطلح وهجمته، ولم ينهزموا أمام سوء استخدامه وحملته، ولم يضعفوا أمام عنصريّة توظيفه، بل واجهوا سياسة السلطة في تشويه هذا المصطلح، بسياسة مماثلة في تجميله، وإعادته إلى أصوله الدينيّة الصحيحة، على مستوى التاريخ الدينيّ عامّةً، والدور الرافض الذي مارسه الأنبياء عليهم السلام وأتباعهم في وجه الفراعنة وأعوانهم بشكل خاصّ.

لقد كانت سياسة السلطة تتألّف من خطوتين:

أ. **الأولى**: تشويه المصطلح، والعمل على تقبيحه.

ب. **الثانية**: تشويه مَنْ يُطلَق عليه، والعمل على استهدافه.

فكان الردّ - بحسب ما يظهر من روايات أهل البيت عليهم السلام - متّجهاً بشكل أساس إلى الخطوة الأولى، وقاصداً إلى إفشال المشروع من أساسه، ومعبّراً في طياته عن روح العزّة والمواجهة، بما يحمل من تأكيد على الارتباط بكلّ تاريخ الأنبياء عليهم السلام والأولياء عليهم السلام عبر التاريخ، ومعارضتهم للظلم والتكبّر، والفساد والإفساد، ورفضهم لكلّ سياساته وطرقه.

لقد كان الردّ على الشكل الآتي: إنْ أردتم القول إنّنا رافضة، فنعم نحن رافضة، لكنْ، أنتم تجهلون معنى الرافضة وقيمة الرفض، نحن رافضة، لأنّنا رفضنا ظلم الأمويّين وفسادهم، كما رفض بعض من قوم فرعون ظلم فرعون وفساده. نحن رافضة، لأنّنا رفضنا كلّ ألوان الانحراف والشرّ والطغيان التي مارستها السلطة وأزلامها، كما فعل الأنبياء عليهم السلام وأتباعهم من قبل. نحن رافضة، لأنّنا واجهنا كلّ سياسات السلطة واستبدادها وفسادها وإفسادها، كما فعل الرسل عليهم السلام وأتباعهم من قبل.

إنّه لا يُعاب على مَنْ تسمّى أو سُمِّي بالرافضة، وإنّما يُعاب على من انخرط في فساد السلطة وانحرافها، ومَنْ لم يُمارس دوره في الإصلاح

ومعارضتها، ومَنْ رضي أن يكون جزءاً من خطابها وإعلامها، ومُساهماً في إنتاج ثقافتها وتراثها، في ترفيض أو تكفير مَنْ يرفضها ويعارضها، واتّهامه بشتّى أنواع التهم، بهدف إسقاطه، وإضعافه، والنيل منه.

نعم، نحن رافضة، لأنّنا انحزنا إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، ورفضنا الانحياز إلى مَنْ سواهم، من سلطة أمويّة، أو تاليتها عباسيّة. نحن رافضة، لأنّنا اتّبعنا هَدْيَ رسول الله ﷺ في أهل بيته عليهم السلام، ورفضنا اتّباع مَنْ لم نجد دليلاً على اتّباعه وهديه. نحن رافضة، لأنّنا رفضنا معصية الله ورسوله ﷺ في ذرّيّته، عندما أمرنا رسول الله ﷺ باتّباعهم، ورفضنا من دعانا إلى ترك سبيلهم وهداهم، عندما أمرنا الله ورسوله ﷺ بحبّهم، ورفضنا من دعانا إلى بُغضهم والبراءة منهم. فإنْ كان الترفيض مهر الطاعة لله تعالى في رسوله وأهل بيته، وعربون ولاء لهم، وعلامة على حبّهم، فلنِعْمَ الشعار، ولنِعْمَ الدثار، ولِنِعم الاسم والرسم، أن تكون رافضيّاً ترفض الظلم وتسير في طاعة الله تعالى، وحبّ الرسول ﷺ وأهل بيته عليهم السلام.

إنّ المضمون الذي حملته روايات أهل البيت عليهم السلام، جاء معبّراً عن الرفض لإرهاب السلطة وظلمها من جهة، وساعياً إلى إبطال مجمل الآثار التي تترتّب على سوء توظيف المصطلح من جهة أخرى. والهدف هو تحصين شيعتهم من ذلك الاستهداف، وحمايتهم من مجمل النتائج التي تترتّب عليه، سواء على المستوى النفسيّ أو الاجتماعيّ أو الدينيّ أو سوى ذلك.

إنّ استعارة قضية موسى عليه السلام وهارون عليه السلام وذرّيّتهما، وما جرى عليهما، والوصل بينه وبين ما جرى مع رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام وذرّيّتهم، إنّما يراد منها القول إنّ ما حصل يحصل من جديد، فالوقائع متشابهة، والأحداث متطابقة، والرفض الذي كان، ما زال مستمرّاً، وما برح متواتراً، تغيّرت الأسماء وحقائق التاريخ لم تتغيّر.

بناءً على جميع ما تقدّم، يمكن القول: إنّ موقف أئمّة أهل البيت عليهم السلام، لم يكن موقف إقرار لعموم إطلاقه، أو دعوة لشيوع استعماله، بمقدار ما

كان موقف رفض لإرهاب السلطة وسياستها، وسعي إلى إفشال مشروعها، وتحصين لشيعتهم، وحماية لهم، وتأكيد على شحنهم بروح العزّة والإباء، من خلال ربطهم بالمضمون الحقيقيّ للمصطلح، وتاريخه الحقّ، في ما يختزنه من رفض لأيّ فعل ظالم أو فاسد، تبادر إليه السلطة ذات العقل الفرعونيّ.

فهم لم يدعوا بشكل عامّ وبدوي إلى إطلاقه على المسلمين الشيعة، ولم يُؤثَر عنهم ذلك، وإنّما المأثور عنهم أسماء وتعابير أخرى من قبيل: (شيعتنا...) وهي التي اشتهرت واعتُمِدَت، ولذلك كانت إجاباتهم وما تضمّنته من مدح للاسم، في موقع الردّ على أسئلة محدّدة، ولغايات معيّنة، من تعطيل لتوظيف المصطلح، وحماية لمن استهدف به، وإرجاع له إلى معناه الحقّ، وربطه بتاريخ الأنبياء عليهم السلام والرسل عليهم السلام في الرفض للظلم والفراعنة. بل إنّ تلك الإجابات تشي بشيء من تصنيف الخصم، وأنّه في موقع المندرج في مشروع السلطة وظلمها، والمنخرط في سياساتها واستبدادها.

إنّه ليرجح القول: إنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا في وارد إقرار مصطلح، هو بدلالاته الحاليّة جزء من مشروع سلطة تريد أن تستهدفهم وشيعتهم، وإنّما جاءت ردودهم في سياق إفشال مشروع السلطة، من خلال العمل على غسيل ذلك المصطلح وتطهيره، وتعطيل أيّ قدرة لديه على سوء الاستخدام، وإرهاب التوظيف.

سابعاً: كيف يجب التعامل معه حالياً؟

للأسف، إنّ ما يعمل عليه البعض حاليّاً هو نبش لكلّ ما انطوى عليه التاريخ من مراحل مظلمة، تستبطن الفتن والقتل والإجرام، وإحياء للتراث بصحيحه وفاسده، وما يشتمل عليه من أحاديث موضوعة، وفتاوى تخالف صريح كتاب الله تعالى وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله، وأفكار بالية، واجترار من غير بصيرة، لكثير ممّا أحدثه فقهاء البلاط الأمويّ، وعلماء السلطان.

إنّ من جملة ما يُعمَل على بعثه من جديد هو قضيّة الرافضة، بوصفها أداةً في مشروع فتنة يُراد إحداثها بين المسلمين. واللافت في الأمر أنّ العديد ممّن يجدر به في زماننا المعاصر أن يكون ذا دراية أو تعقّل في استخدام هذا المصطلح وإدراك مخاطره، يعمد وبشكل ببغائيّ إلى ممارسة أكثر من اجترار اصطلاحيّ، من دون تبصّر أو تفقّه في المصطلح وتاريخه وخطورة استخدامه.

وبمقدار ما يحمل هذا المصطلح في أحشائه من معاني العنصرية والعدوانيّة والعصبيّة والكراهيّة والتحريض والجاهليّة، فإنّه يجب العمل في المقابل على إفشال جميع مقاصد هذا المشروع وأهدافه، وذلك من خلال الالتفات إلى الآتي:

١. إنّ هذا المصطلح هو مفردة في قاموس اصطلاحيّ، بل تراث فتنويّ، وتاريخ عنصريّ، ومشروع جاهليّ... تكوّن على مدى قرون بمساعي السلطة وأزلامها، وانخراط جملة من فقهاء السلطان في أعمالها.
٢. التنبيه على أنّ هذا المصطلح، هو بمثابة إعادة بعث لكلّ ذلك التاريخ المظلم الذي عاشه المسلمون، وعانت منه مجتمعاتنا الإسلاميّة.
٣. التأكيد على أنّه مشروع فتنة بين المسلمين، يهدف إلى إشعال نار الحروب والتنازع والفرقة بينهم.
٤. عدم الانجرار إلى ردّات فعل مماثلة، بمعنى عدم إطلاق تعابير ومصطلحات ذات بُعد مذهبيّ، أو عنصريّ، أو عدوانيّ، أو استفزازيّ، على أيّ من المسلمين وفئاتهم.
٥. ضرورة امتلاك الوعي بفقه المصطلح، والعوامل التي أدّت إلى مذهبته واتّخاذه بُعداً عنصريّاً وعدوانيّاً... حتى يرعوي مَنْ ينطق به جهلاً، ويستبين قاصد الفتنة عمداً.
٦. إرجاعه إلى معناه الاصطلاحيّ الأوّليّ، وخصوصاً سياقه التاريخيّ والدينيّ، وما يختزنه من رفض لكلّ أنواع الظلم والفساد وسوى

ذلك.

٧. التعامل معه من خلال مجمل الأبعاد الدلاليّة التي أُقحِمَت فيه، ومنظومة الوظائف التي يُراد له أن يؤدّيها.

٨. تعطيل قدرة المصطلح ووظيفته، من خلال تجميله وتطهيره من دنس السلطة، وما حشته فيه، ورتّبته عليه، وإعادته إلى أصله الدلاليّ وتاريخه الدينيّ الذي نشأ منه وبُني عليه.

٩. امتلاك الحصانة الفكريّة والنفسيّة والتربويّة أمام استهدافات المصطلح ولغته، بل والمشروع الذي ينضوي فيه ويعبّر عنه.

١٠. تجريم استخدام المصطلح قانونيّاً، تبعاً للنتائج التي يُراد لها أن تترتّب عليه، لأنّ مجمل مَنْ يستخدمه، إنّما يفعل ذلك ليكون مستنداً له للدعوة إلى القتل والإجرام وسوى ذلك.

١١. التأكيد على أنّ كل ما تضمّنته هذه الدراسة، يأتي من باب الدعوة المفتوحة إلى وحدة المسلمين جميعاً، ونبذ كل التراث التاريخي المصطلحي وغيره، والذي يؤدّي إلى تشتّت المسلمين وتفرّقهم.

خاتمة:

لقد أدّى هذا المصطلح، والمنظومة التي يحملها من الآثار والأحكام والدلالات، إلى جملة من النتائج على أكثر من مستوى اجتماعيّ، وسياسيّ، ودينيّ، وغيره، وسوف نعرض هنا- وبشكل مختصر – لأهمّ تلك النتائج:

١. إعطاء بعض من الشرعيّة الدينيّة لممارسة العنف المذهبيّ والدينيّ.
٢. الدفع نحو ممارسات أقرب ما تكون إلى الإجرام الدينيّ والمذهبيّ.
٣. إشاعة أجواء التحريض بين المذاهب، وخصوصاً بين السنّة والشيعة.
٤. تعزيز العصبيّات المذهبيّة والدينيّة في المجتمعات الإسلاميّة.
٥. تعميق الحواجز النفسيّة والاجتماعيّة والدينيّة بين المجتمعات الإسلاميّة، ما أدّى إلى إنتاج حالات من الشيعة - فوبيا، أو السنّة - فوبيا، وغيرهما.
٦. التشجيع على الكراهيّة وممارساتها في أكثر من مجال.
٧. إثارة الأحقاد والدفائن التاريخيّة وغير التاريخيّة بين المسلمين.
٨. التأسيس لممارسات عنصريّة، بل ثقافة عنصريّة مذهبيّة.
٩. ضخّ العقل الدينيّ المذهبيّ بشحنات كبيرة من اللاعقلانيّة، زيادة على النقص الهائل بنيويّاً من تلك العقلانيّة.
١٠. الإسهام في تصديع المجتمعات الإسلاميّة وجرّها نحو التفرقة، والتنازع، والتدمير الذاتيّ، وجعلها أقرب إلى الفتن المذهبيّة وغيرها.
١١. تشويه الإسلام، والإضرار بسمعته ومكانته، وتقديمه على أنّه دين التخلّف والعنف والرجعيّة.
١٢. إنتاج بيئة مساعدة على تخلّف المسلمين، وابتعادهم عن التقدّم الحضاريّ، وتشريع أبوابهم على الاستعمار والاستغلال والتبعيّة.

وبناءً على ما تقدّم في هذه المقالة، يمكن استنتاج بعض الأمور التي

تشكّل توصيات في هذا الصدد، أبرزها الآتية:

١. إنّ استخدام هذا المصطلح لدى كثيرين نابع من الجهل بمن أنتجه وبالهدف منه، ولو عقل البعض منشأه ومقصده، لما اهتدى إلى لسانه سبيلاً.

٢. يتطلّب الأمر كثيراً من التدقيق العلميّ، والورع من اجترار بعض ما احتواه التراث الإسلاميّ، ممّا دسّته فيه السلطة الأمويّة وغيرها.

٣. نحتاج بقوّة إلى تطهير التراث الإسلاميّ من كثير ممّا أحدثته السلطة فيه، ووضعته في مطاويه، خدمة لأهدافها، وسعياً إلى مقاصدها.

٤. إنّ المعيار في تطهير التراث يكمن في العرض على كتاب الله تعالى، فما وافقه يُؤخَذ به، وما خالفه يُضرب به عرض الجدار.

٥. إنّ الإصرار على استخدام هذه اللغة العنصريّة بحقّ شيعة أهل بيت رسول الله ﷺ، هو بمثابة إحياء لذلك المشروع الأمويّ ومؤدّياته، من الفتنة بين المسلمين، وزرع الفرقة بينهم، والتنازع بين طوائفهم.